العدد (1381) السنة السادسة - السبت (29) تشرين الثاني 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ردود افعال سياسية

المرحبون يستعدون لتنفيذ فقرات الاتفاقية والمعارضون يعلنون الحداد

بغداد / المدى

يدخل العراق مرحلة سياسية جديدة بعد مصادقة مجلس النواب على اتفاقية سحب القوات الاجنبية الخميس ، الاتفاقية ستجعل العراقيين يتسلمون الملف الامني لذا عليهم ان يحملوا مسؤولياتهم بدون انتظار مساعدة في كل ظرف ومن أي طرف ، وهذا مايدركه المعنيون ويحسبون له حساباته. المصادقة على اتفاقية الانسحاب حظي بترحيب عراقي رسمي وشعبي واسع وفي حال تمكن العراق من إتمام جاهزية قواته العسكرية والامنية فسوف يكون قادراً على الدفاع عن نفسه. وعززا حصول الاتفاقيية على اجماع واسع الى الجهود التي بذلها الرئيس جلال طالباني في الايام القليلة الماضية ما خلق شبه اجماع وطني حولها.

فقد أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني الاتفاقية التي بذل جهوداً واسعة في تمريرها ان من شأنها تعزيز السيادة الوطنية وحماية اموال العراق.

وبعد اقرار الاتفاقية جمع اتصال هاتفي رئيس الجمهورية جلال طالباني ودولة رئيس الوزراء نوري المالكي ونائب رئيس الجمهورية الدكتور عادل عبد المهدي واجروا تقييما للجهود المبذولة من قبل جميع الاطراف للتوصل الى حلول تجمع شركاء الوطن وفق رؤى محددة تحفظ سيادة وسلامة ارض العراق وتضمن الحقوق لجميع ابناء الشعب العراقي.

القادة الثلاثة اكدوا على ضرورة متابعة تطبيق بنود الاتفاقية المنعقدة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية للارتقاء الى مستوى والطموح الذي تصبو اليه الحكومة العراقية في بناء علاقات صداقة مع الولايات المتحدة لتواكب المصلحة العليا للبلاد من اجل الوصول الى عراق آمن ذي سيادة كاملة تضمن له حريته وامنه واستقراره.

ووصف رئيس الوزراء من ناحيته اقرار الاتفاقية بأنه "يوم تاريخي والخطوة الاولى في مسيرة استعادة السيادة" قال لقد حققنا احد انجازاتنا نحو استعادة السيادة الوطنية، وهذا اليوم هو يوم السيادة الوطنية". جاء ذلك خلال خطاب متلفز امس.

ودعا الى الاستعداد للمرحلة المقبلة، وضمان تنفيذ بنود الاتفاقية بشكل كامل ، بدءً باستعادة الملف الامني في المحافظات، وانتهاءً بخروج القوات من العراق وحل جميع الاشكالات التي تعترض الاموال العراقية المجمدة في الخارج".

واعربت رئاسة اقليم كردستان عن تأييدها الاتفاقية الامنية التي اقرها البرلمان الخميس املا في ان تسهم في بناء مؤسسات الدولة والنظام الاتحادي. وقال فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة اقليم كرسدتان "نعتقد ان هذه الاتفاقية هي في مصلحة العراق وقد ايدها الاقليم ورئيس الاقليم منذ مدة واضاف "نعتقد ان المواد المتعلقة بهذه الاتفاقية في مصلحة العراق وصالح الوضع الامني والاقتصادي.. المتحدث عن الامل في ان يساعد توقيع الاتفاقية في بناء المؤسسات الدستورية والعسكرية والامنية والاقتصادية في العراق إضافة الى بناء النظام الاتحادي حيث انها الضمانة الاكيدة والوحيدة للكل.رحب امام جمعة النجف بالتوقيع على الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة، مشيرا في الوقت ذاته لو أن المرجعية الدينية قالت لا للاتفاقية فان الشعب العراقي سيكون اذانا صاغية لها.وأوضح السيد صدر الدين القبانجي في خطبة الجمعة أن "التصديق على الاتفاقية الامنية كان قرارا عراقيا وجاء دون ضغط اجنبي وهو امر مرحب به".

واستدرك لو أن المرجعية الدينية وقفت ضد الاتفاقية وقالت لا لكان الشعب كله آذان صاغية لها". وأضاف ان الاتفاقية "تحفظ سيادة العراق بشكل كبير على الرغم من كونها ليست سيادة مطلقة".واشاد القبانجي "بالاجماع الكبير الذي حققته الاتفاقية بحصولها على اكثر من ثلثي اصوات مجلس النواب". مشددا أن ذلك "قد جرى بتوافقات وقناعات مشتركة" و حول وثيقة الاصلاح السياسي قال القبانجي "ما يسمى بوثيقة الإصلاح نقبلها كمبادئ عامة وهي مبادئ صحيحة". وأشار إلى انه "في عام ٢٠١١م سيتحقق الاستقلال الكامل والسيادة الكاملة للعراق بإذن الله تعالى بخروج كل الجنود الأمريكان.".

اما اقوى ردود الفعل المعارضة للاتفاقية كشف عنها مسؤولان صدريان الجمعة مبينين ان السيد مقتدى الصدر اوعز بنشر السواد واقامة مجالس العزاء وغلق مكاتب الشهيد الصدر ومؤسساته لثلاثة ايام في عموم العراق ، حداداً على توقيع الاتفاقية الامنية من قبل البرلمان العراق يوم امس الخميس، وأوضح الشيخ مهند الغراوي القيادي المقرب من السيد الصدر في مؤتمر صحفي عقده في مدينة النجف مع رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري لواء سميسم وحضرته (اصوات العراق) ان السيد مقتدى الصدر "اصدر تعليمات بنشر الاعلام السود في جميع انحاء العراق فضلاً عن اغلاق مكاتب الشهيد الصدر ومؤسسات التيار الصدري واقامة مجلس العزاء للتعبير عن الحزن.

اما كتلة الفضيلة فقد انضمت الى الكتل الداعمة لموقف الحكومة بعد معارضة اولية.

وقال حسن الشمري خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته كتلته لبيان موقفه من الاتفاقية حضرته (المدى) ان كتلة الفضيلة ستسعى الى دعم الحكومة العراقية في معالجة الخروقات التي ربما ستحدث اثناء تنفيذ بنود الاتفاقية ، مشيراً الى ان موقف كتلته سيكون ايجابيا لدعم المسيرة السياسية.

جبهة التوافق العراقية التي اقترنت موافقتها على الاتفاقية مقابل تمرير وثيقة الاصلاح، تجاوبت الحكومة مع مطالبها التي حملتها ورقة صوت عليها البرلمان. وعرض الكربولي لبنود ورقة الاصلاح السياسي التي تقدمت بها الكتل السياسية بقوله: رد فعلها ظل معتماً كما وقعتها فقد وصف القيادي في جبهة التوافق عمر عبد الستار نسبة، الولاية القضائية والخروج من الفصل السابع وحماية الاصول العراقية وتطبيق بنود هذه الاتفاقية وايجاد شراكة حقيقية لمختلف السلطات الاتحادية في تطبيق بنود الاتفاقية وحصر دور القوات العراقية والامريكية في المحافظة على الامن والدفاع ضدالارهاب ومنع استخدامها في النزاعات الداخلية وغيرها هي اهم ما جاء في ورقة الاصلاح السياسي.

اما ممثل المرجع الديني علي السيستاني في كربلاء فقد ذكر ان سيادة العراق خلال فترة وجود القوات الاجنبية لا تكون سيادة كاملة بل ناقصة من نواح عدة، فيما دعا جميع الكتل السياسية المؤيدة للاتفاقية او الرافضة لها ان تنظر الى مصلحة الشعب.

واوضح احمد الصافي في خطبة الجمعة بالصحن الحسيني ان سيادة العراق خلال فترة وجود القوات الاجنبية لا تكون سيادة كاملة بل ناقصة من نواح عدة منها الحصانة القضائية للجنود الاجانب وعدم تفتيش البريد الرسمي والحرية المحددة للقوات الاجنبية في الدخول والخروج".

لكن الجبهة التركمانية العراقية اعتبرت الخميس ان الاستفتاء الشعبي على الاتفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن ضمانة حقيقية لتحقيق بنودها مؤكدة ان موافقة الجبهة التركمانية على الاتفاقية جاءت لدعم الحكومة المركزية والحفاظ على وحدة العراق ، لأن أي انسحاب امريكي غير مبرمج يعني دفع العراق الى الفوضى مرة اخرى".

واوضحت رئاسة الجبهة التركمانية في بيان لها انها تؤكد ان موافقة رئيس الجبهة التركمانية العراقية وعضو مجلس النواب سعد الدين أركيج على اتفاقية الانسحاب بين العراق والولايات المتحدة في مجلس النواب إنما جاءت لاسترداد العراق مكانته الطبيعية بين الدول والحصول على سيادته الكاملة واستقلاله استناداً الى جدول الانسحاب الذي نصت عليه".

واضاف: البيان ان" العراقيين جميعاً وبينهم التركمان سيراقبون تحقيق هذا الانسحاب وتنفيذ بنود الاتفاقية كما جاءت وخاصة انها ستعرض على الاستفتاء الشعبي في تموز ٢٠٠٩ أي ان الخلل في التنفيذ والتطبيق سيعني عدم الموافقة الشعبية عليها".

اهم تشريع في العراق

عن التايمز
ترجمة المدى

كان النقاش في مجلس النواب العراقي عنيفاً في مرحلة ما بدا الوصول الى اتفاق ما مستحيلاً ، عدد من النواب هدد بالمقاطعة ، اخرون اعدوا الخطط لمغادرة بغداد الى مكة للحج السنوي، عندما ابتدأت مرحلة عد الاصوات.

واخيراً وبعد اشهر من الاجتماعات وافق مجلس النواب على ما يعتبر اهم تشريع في تاريخه القصير، فالاتفاقية تتضمن جدولاً زمنياً لانسحاب ١٥٠٠٠٠ جندي من القوات الامريكية وتفتح الطريق لاستعادة كامل السيادة العراقية ، بعد سقوط صدام حسين.

والرئيس الامريكي المنتخب باراك اوباما، قد قرر مسبقاً سحب القوات الامريكية ، والنجاح الحقيقي يكمن في مدى توصل الاطراف السياسية المختلفة في العراق الى تفاهم مشترك حول العديد من موضوعات مثار خلاف بينها.

من البديهيات عدم وجود دولة في العالم تستمتع بوجود قوات احتلال اجنبية فيها، وعلى الاخص بعد الكثير من الدمار والقتل. التصويت لابقاء الامريكيين وان قل عددهم وضمن دور اكثر تقييداً كان قراراً ناضجاً من قبل القادة العراقيين الذين ادركوا ان البلاد ماتزال غير حصينة وفي حاجة الى الحماية من قبل دولة عظمى حتى تصل مرحلة تكون فيها قادرة على الدفاع عن نفسها.

الرابح الاكبر من عملية التصويت هو نوري المالكي رئيس وزراء العراق، كما ان الولايات المتحدة الامريكية تستفيد من الاتفاقية التي تسمح لها بالانسحاب مع شيء من الكبرياء مع امل ان يكون العراق في حالة افضل مستقبلاً.

وقد حاولت ايران عرقلة التصويت على الاتفاقية خشية ان تكون الى جوارها قوة امريكية قوية في السنوات الثلاثة المقبلة ، وبعد انتهاء تلك الفترة سينبثق العراق اكثر قوة ودولة اكثر استقلالاً ما تخيله احد ما قبل بضعة اشهر.

تاكيدات على دستورية المشاركة والتوافق وايجاد شراكة حقيقية للسلطات الاتحادية

وثيقة الاصلاح البوابة التي مرت من خلالها اتفاقية الانسحاب

بغداد / المدى

لم تمر الاتفاقية في مجلس النواب بسهولة كما في مجلس الوزراء الذي صوت عليها بالاجماع بعد تسعة اشهر من المفاوضات المارثونية بين وفود فنية واخرى سياسية عراقية وامريكية.

وحرصت الكتل السياسية في مجلس النواب على ضرورة ان يكون التصويت على الاتفاقية مقترنا بالتصويت على وثيقة للاصلاح السياسي ليكون ضمانة لتنفيذ تلك الاتفاقية وتحسين الاداء الحكومي العراقي.

وهذا هو ما دفع تاجيل التصويت طيلة الاسبوع الماضي في ظل حراك سياسي قبل ان يتم التوصل الى وثيقة اصلاح قدمتها كتل كانت معارضة على الاتفاقية واخرى متحفظة قبل ان تلحق تلك الوثيقة بوثيقة اخرى قدمها الائتلاف العراقي الموحد ليتم التمازج بين الوثيقتين والخروج بصيغة مقبولة للاطراف المتحاورة.

وجاء في نص الوثيقة التي وافق عليها البرلمان اليوم قبل التصويت على الاتفاقية التأكيد على كافة مؤسسات الدولة والكتل النيابية الالتزام بالدستور وبكل مواده واسسه بدون انتقائية او تفسيرات واجتهادات خاصة.

كما اكدت الوثيقة الالتزام بالسياقات القانونية والادارية النافذة وتأكيد وحدة الدولة ووحدة السياسات المرسومة وفق الانظمة والقوانين .

واشارت الى ان الاختلافات بين مؤسسات الدولة او بين الكتل النيابية امر لايحسم بفرض الرأي الواحد بل عبر المؤسسات القضائية والتشريعية والادارية الفاعلة وان التعديلات الدستورية وفق القوانين الجارية يجب ان تجري وفق السياقات التي اقرها الدستور والقوانين وليس باية سياقات اخرى.

واكدت ايضا متابعة الحكومة العراقية مع الجانب الامريكي للنظر في النقاط المثارة من الجانب العراقي سواء الحكومي او التشريعي والتي يمكن تعديلها وفق آليات الاتفاق ، خصوصا ما يتعلق بالولاية القضائية وضمان الخروج من الفصل السابع وحماية الاصول العراقية وتطبيق بنود هذه الاتفاقية .

وطالبت بايجاد شراكة حقيقية لمختلف السلطات الاتحادية في متابعة تنفيذ الاتفاقية.

واكدت حصر دور القوات العراقية والامريكية في الدفاع عن الامن ومحاربة الارهاب والخارجين عن القانون والدفاع عن النفس ومنع استخدامها في النزاعات الداخلية ضمن اطار الدستور والتوعية بهذا المبدأ. وشددت كذلك على امتناع اي طرف باستخدام تلك النزاعات لفرض سياسات الامر الواقع خارج البناءات والسياقات الدستورية.

ودعت الى العمل بكل ما من شأنه تعزيز استقلال وسيادة العراق ومنع اي تدخل خارجي في شؤونه

واكدت ايضا على اهم مطالب مجلس النواب من الجهات المتخصصة والتي لخصتها بـ» اطلاق سراح جميع الموقوفين الذين شملهم قانون العفو العام رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٨ و العمل سوية من اجل اجراء التعديلات على الدستور العراقي النافذ بما يضمن استقرار العراق والمحافظة على وحدته وسيادته واسس نظامه الديموقراطي الاتحادي واستكمال سلسلة القوانين المعلقة والتي لها مساس مباشر باستقرار الاوضاع في العراق وانهاء اي اضطراب في المرجعية القانونية او تصادم الاختصاصات».

واكدت الوثيقة ان مبدا المشاركة والتوافق له اسس دستورية وسياسية ويجب تحقيق هذا المبدأ قولا وفعلا بما يطمئن الجميع وبدون اي استثناء.

كما اكدت اهمية العمل والمشاركة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية وبالذات مجلس النواب ومجلسي الرئاسة والوزراء وفق النظام الداخلي والقوانين المرعية والالتزام بالصلاحيات القانونية وعدم التدخل في شؤون المؤسسات والسلطات والوزارات خارج الانظمة الداخلية والسياقات القانونية.

وطالبت باحترام اختصاصات وسلطات الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم والحكومات المحلية على حد سواء وفق الدستور .

واجراء التوازن العام خصوصا في المؤسسات الامنية والاقتصادية والخارجية والخدمية المهمة والعمل على الغاء كل المؤسسات والهيئات غير الدستورية او اعادة تكييفها ، واعادة بناء القوات المسلحة واجهزة الدولة الامنية على الاسس الوطنية والمهنية وابعادها من كل شكل من اشكال العمل السياسي ، بناء على خطة اصلاح تقدم في اقرب فرصة ممكنة.

كما شددت على متابعة التحقيق في القضايا المتعلقة بملف حقوق الانسان والمعتقلين باجراءات غير قانونية والعمل عل اطلاق سراحهم سواء اولئك المعتقلين لدى القوات الامريكية او لدى السلطات العراقية .

ودعت الى العمل على انهاء ملف المهجرين في الخارج والداخل والسعي الحثيث لوضع الحلول لرعايتهم او لاعادتهم وتشجيع عودة الكفاءات باصدار التشريعات اللازمة لذلك.

وطالبت باستيعاب الصحوات وشمول افرادها وفق البرنامج الحكومي الموضوع في القوات المسلحة او في دوائر الدولة اوتأهيلهم

ودعت ايضا الى استيعاب المجاميع المسلحة التي القت السلاح او المستعدة لالقائه والتي ابدت الاستعداد او تبدي الاستعداد للانخراط في العملية السياسية من خلال برنامج وطني متفق عليه ودعت كذلك الى ضمان نزاهة القضاء او استقلاليته عن السلطة التنفيذية وضمان نزاهة وشفافية الانتخابات.

واكدت اهمية ان يقوم مجلس النواب بدراسة تعديل او تبديل او الغاء القوانين التي تعترض عليها كتل نيابية وفق نظامه الداخلي واستحقاقات المرحلة القادمة المبنية على تحقيق المصالحة الوطنية وشددت على حسم الخلاف حول موضوع اصدار المراسيم الجمهورية في تنفيذ احكام الاعدام وفقا للدستور واستقلالية القضاء.

واكدت تعريف الموقع التشاوري او السياسي او القانوني للمجلس السياسي للامن الوطني.

وخلصت الى التاكيد على تنفيذ المتفق عليه من مطاليب القوائم والكتل السياسية وفق استحقاقها في اجهزة الدولة لمناصب وكلاء الوزارات ورؤساء الهيئات والمؤسسات والدرجات الخاصة وعلى مجلس النواب الاسراع في المصادقة على الدرجات الخاصة.

كانت تلك الوثيقة البوابة التي وضعتها الكتل السياسية لمرور اتفاقية انسحاب القوات الامريكية من العراق والتي صادق البرلمان عليها باغلبية واضحة او ساحقة كما وصفها النائب الثاني لرئيس البرلمان عارف طيفور حيث صوت لصالح الاتفاقية ١٤٩ نائبا من عدد الحضور الذي بلغ ١٩٨ نائبا بعد انسحاب كتلة الفضيلة .

وجاء في نص مشروع الاتفاقية الامنية « تصادق جمهورية العراق على اتفاق بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية بشأن انسحاب القوات الامريكية من العراق وتنظيم انشطتها خلال وجودها المؤقت فيه « .

كما اكد البرلمان ان « تعرض اتفاقية انسحاب القوات الامريكية من العراق وتنظيم انشطتها خلال وجودها المؤقت فيه على الشعب العراقي للإستفتاءالشعبي العام في موعد اقصاه يوم ٣٠ تموز ٢٠٠٩ « داعيا المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات الى تنظيم عملية الإستفتاء الشعبي العام وفق مقتضيات الدستور والقانون على ان تلتزم الحكومة العراقية بنتائج الإستفتاء الشعبي العام.

ولم يعترض على الاتفاقية من النواب الذين حضروا الجلسة سوى نواب الكتلة الصدرية والنواب محمد الدايني ووثاب شاكر وحسين الفلوجي عن جبهة التوافق العراقية وكذلك النائب اسامة النجيفي عن القائمة العراقية التي صوت معظم اعضائها لصالح الاتفاقية وفي مقدمتهم السياسي المخضرم عدنان الباجه جي وعزت الشابندر ود . مهدي الحافظ . كما صوت نواب جبهة التوافق العراقية لصالح الاتفاقية ايضا .

تقرير هيومن رايتس ووتش: كشف عن قصور في دور

الاتحاد الاوروبي يطالب بتوفير الحماية للمهاجرين

بغداد/ المدى

كشف تقرير اصدرته هيومن رايتس ووتش يوم امس الاول الاربعاء إن اليونان تقوم وبشكل منهجي بجمع واحتجاز ملتمسي اللجوء العراقيين وغيرهم من المهاجرين، في أماكن احتجاز تتسم بعدم النظافة والازدحام الشديد ثم تعيدهم وتطردهم سراً إلى تركيا. وبموجب قواعد الاتحاد الأوروبي، فإن أغلب العراقيين الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي عبر اليونان ينبغي عليهم التماس اللجوء في اليونان.

ويوثق تقرير «عالقون في الباب الدوار: ان العراقيين وغيرهم من ملتمسي اللجوء والمهاجرين لدى منفذ اليونان/تركيا إلى الاتحاد الأوروبي»، يتعرضون الى مضايقات من قبل مسؤولي حرس الحدود اليونانيين بدفع المهاجرين إلى خارج المياه الإقليمية اليونانية، وأحياناً ما يثقبون قواربهم الهوائية أو يعطلون زوارقهم. ومن ينجحون منهم في بلوغ الأراضي اليونانية، تمنعهم السلطات من الخوض في إجراءات اللجوء وتحرمهم جميعاً تقريباً من تقديم طلبات التماس اللجوء.

وقال بيل فريليك، مدير قسم سياسات اللاجئين في هيومن رايتس ووتش وكاتب التقرير: «تمنع اليونان تدابير الحماية عن أشخاص في أبلغ العرضة للضرر وتلحق بهم الإساءات أثناء احتجازهم». وتابع : «وحتى تلتزم اليونان جانب الصواب في تصرفاتها، فعلى دول الاتحاد الأوروبي أن تمتنع عن إعادة ملتمسي اللجوء إلى اليونان».

واشار التقرير الى الإساءات التي تُلحقها سلطات الحدود التركية بالمهاجرين، بما في ذلك احتجاز المهاجرين في أوضاع لا إنسانية ومهينة. ولا يحظى المهاجرون المعادون من اليونان بفرصة فعلية لالتماس اللجوء في تركيا وكثيراً ما يتم احتجازهم لأجل غير مسمى. وتستمر تركيا في إعادة العراقيين إلى العراق دون منحهم فرصة فعلية لالتماس الحماية.

وبناء على افتراضات خاطئة بأن بلدان الاتحاد الأوروبي كافة تتبع نفس المعايير والإجراءات الخاصة بتحديد وضعية اللاجئ، فإن نظام اللجوء الأوروبي – الذي تحكمه أنظمة تُعرف باسم دبلن ٢ – يحمل الدولة التي يدخلها ملتمس اللجوء أولاً مسؤولية النظر في طلب اللجوء.

من ثم فإن السلطات اليونانية تحاول منع ملتمسي اللجوء من الدخول إلى الاتحاد الأوروبي عبر الحدود اليونانية، وإذا ما نجحوا في الدخول فهي تحاول منعهم عن التماس إجراءات اللجوء. ومن ينجحون في تقديم طلبات اللجوء تُرفض طلباتهم في كافة الأحوال تقريباً. وفي عام ٢٠٠٧ منحت اليونان وضع اللاجئ لثمانية أشخاص بعد المقابلة الأولى، من بين ٢٥١١١ شخصاً تقدموا بطلبات لجوء، أي بنسبة موافقة تبلغ ٠,٠٤ في المئة، وكان معدل القبول لطعن ملتمسي اللجوء في رفض طلبات اللجوء هو ٢ في المئة.

وقال بيل فريليك: «يحاصر نظام دبلن ملتمسي اللجوء في وضع يشبه الباب الدوار». وأضاف: «فلا هم يمكنهم التقدم إلى الأمام لأن نظام دبلن ٢ يطلب في العادة من ملتمسي اللجوء تقديم طلباتهم باللجوء في أول دولة بالاتحاد الأوروبي وطأتها أقدامهم، كما لا يمكنهم العودة خشية الحرب والاضطهاد. ولا يحصلون على حق اللجوء في اليونان في كل الأحوال تقريباً».

وحاول شخص كردي عراقي من كركوك – وكان من بين من قابلتهم هيومن رايتس ووتش أثناء إعداد التقرير – أن يدخل إلى اليونان عبر تركيا، وتعرض للضرب والطرد بلا إجراءات سليمة من اليونان. كما تعرض للضرب والاحتجاز من طرف السلطات التركية. وبعد أن سجلته السلطات اليونانية أخيراً لديها، استخدمت الاحتجاز لردعه عن التماس اللجوء. وقال: «قالوا لي إذا طلبت اللجوء والبطاقة الحمراء فسوف يحتاجون لوضعي في السجن لأكثر من ٢٥ يوماً، لكن إذا لم أطلب اللجوء والبطاقة الحمراء فسوف يمكنني الخروج من الاحتجاز بعد ٢٥ يوماً. وهكذا رفضت البطاقة الحمراء وبعد ٢٥ يوماً تم إخلاء سبيلي. وحصلت على ورقة بيضاء تفيد بأنني يجب أن أغادر البلاد خلال ٣٠ يوماً».

وأضاف: «أردت الذهاب لدولة أخرى لالتماس اللجوء، لكن أحد الأصدقاء قال لي إنني وبما أنهم أخذوا بصمات أصابعي، فسوف يعيدونني إلى أثينا. وأنا هنا الآن منذ شهر دون أوراق رسمية. إنني في حفرة، لا يمكنني الخروج منها. وكل يوم يخطر لي أنني ارتكبت خطأ بمغادرة بلادي. أريد العودة لكن كيف؟ سأتعرض للقتل إذا عدت. لكنهم يعاملونني كالكلب هنا. وليس لديّ أي شيء؛ لا حقوق ولا أصدقاء».

ويبدو أن سلطات إنفاذ القانون المتخصصة بشؤون الهجرة في اليونان وتركيا تشعر بالإحباط من سياسة الباب الدوار بنفس قدر إحباط ملتمسي اللجوء. وإحباطهم إزاء النظام الذي لا يقدم الحلول يتم التعبير عنه غالباً بالسلوك المسيئ، إذ يقومون بدفع المهاجرين – ومن بينهم لاجئين محتملين – ويعيدونهم إلى خارج الحدود، باستخدام القسوة في أغلب الحالات.وقال رجل تركماني عراقي من كركوك يبلغ من العمر ٣٤ عاماً إنه حاول ١٠ مرات عبور الحدود إلى اليونان قبل أن ينجح؛ وهو ما يُعد نموذج مثالي آخر على الوضع. وقال: «ذات مرة عبرت النهر إلى اليونان ووصلت إلى كوموتيني». وأضاف: «وضعوني في السجن لخمسة أيام ثم أخذونا إلى النهر ودفعونا عائدين. كنا ٦٠ شخصاً. وضعونا على متن قوارب صغيرة بمحركات آلية في النهر، في جماعات من ١٠ أفراد. وفعلوا هذا ليلاً، وكانت الأمطار تنهمر بشدة، وبدأت الشرطة اليونانية في ضربنا وإجبارنا على التحرك بسرعة أكبر. ورأيت رجلاً حاول أن يرفض استقلال القارب، فضربوه وألقوا به في النهر. وضربونا بهراوات الشرطة لإجبارنا على ركوب القارب».

ويضم التقرير توصيات للحكومة اليونانية والاتحاد الأوروبي، وتشمل:

حسب ما قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن على دول الاتحاد الأوروبي الأخرى أن توقف عمليات نقل ملتمسي اللجوء بإعادتهم إلى اليونان بموجب نظام دبلن ٢، وبدلاً من هذا عليها أن تشرع في النظر في طلباتهم الخاصة باللجوء بنفسها.

ينبغي على الحكومة اليونانية أن تعلن التزامها بضمان أن المهاجرين الذين يوقفون على الأراضي اليونانية أو على حدودها – سواء البرية أو البحرية – يُعاملون معاملة إنسانية وكريمة، ويُمنحون فرصة التماس اللجوء إذا شاءوا، وألا يتعرضوا للإعادة القسرية إلى تركيا.

ينبغي على اليونان أن توقف فوراً ممارسات الشرطة المتكررة والمنهجية الخاصة بجمع المهاجرين في مراكز الشرطة بمنطقة إفروس، ثم تنقلهم بالشاحنات إلى نهر إفروس وتعيدهم عبر الحدود سراً على متن قوارب صغيرة.

وقال بيل فريليك: «كان يمكن لمنهج أكثر إنصافاً وأفضل في الإدارة من قبل الاتحاد الأوروبي أن يخفف من العبء المفروض على اليونان وأن يوفر ضمانات أفضل للاجئين العراقيين». وأضاف: «لكن بغض النظر عن أوجه قصور الاتحاد الأوروبي ونقاط فشله، فلا يعفي هذا اليونان من مسؤوليتها الخاصة بمعاملة جميع البشر على أرضها معاملة إنسانية، والتزامها بعدم إعادة اللاجئين وملتمسي اللجوء إلى حيث يواجهون الاضطهاد، أو أي شخص إلى حيث يواجه المعاملة اللاإنسانية أو المهينة أو ما هو أسوأ».